

قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا  
سارة ليا ويتسن، المديرية التنفيذية  
لما فقيه، نائبة المديرية  
إريك غولدستين، نائب المديرية  
أحمد بن شمسي، مدير التواصل والمرافعة

29 أبريل/نيسان 2019

معالي الشيخ عبدالله بن ناصر بن خليفة آل ثاني

رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية

وزارة الداخلية

الدوحة، قطر

نسخة إلى:

سيادة العميد عبدالله صقر المهدي

مدير إدارة حقوق الإنسان

وزارة الداخلية

الدوحة، قطر

معالي الشيخ عبدالله آل ثاني المحترم،

تحية وطيبة وبعد،

نكتب إليكم للتعبير عن قلقنا بشأن وضع أفراد من فخذة الغفران، سحبت منهم السلطات جنسيتهم القطرية بين 1996 و2005، ولنطلعكم على النتائج الأولية للبحث الذي أجرته "هيومن رايتس ووتش" حول الآثار الحقوقية المترتبة عن هذا السحب الذي يبدو أنه نُفذ بشكل تعسفي. نقدر لكم ردودكم على الأسئلة الواردة في آخر هذه الرسالة.

كمنظمة دولية مستقلة غير حكومية، تهتم بقضايا حقوق الإنسان في أكثر من 90 دولة حول العالم، فإننا نتواصل بانتظام مع السلطات الحكومية لمناقشة قضايا حقوق الإنسان

#### اللجنة الاستشارية

كاترين بير آيس، المديرية  
أسلي بالي، مسؤول  
بروس راب، مسؤول  
غاري سيك، مسؤول  
فواد عبد المومني  
جمال أبو علي  
ياسر عكاوي  
هالة الدوسري  
صلاح الحجيلان  
غانم النجار  
ليزا أندرسون  
ديفيد بيرنشتاين  
روبرت بيرنشتاين  
هنا إدوار  
بهي الدين حسن  
حسن المصري  
منصور فرحان  
لبنى فريخ غورغيس  
عمر حمزاوي  
أسوس هاردي  
شوان جبارين  
مارينا بينتو كوفمان  
يوسف خللات  
مارك لينش  
أحمد منصور  
عبد العزيز نعيدي  
نبيل رجب  
فيكي رسكين  
تشارلز شمسين  
شيد شينبيرغ  
سوزان تاماسيبي  
كريستوف تانغي

#### هيومن رايتس ووتش

كينيث روث، المدير التنفيذي  
ميشيل ألكساندر، نائب المدير التنفيذي  
والمبادرات العالمية  
ايان ليفاين، نائب المدير التنفيذي البرامج  
تسك لاستينغ، نائب المدير التنفيذي، العمليات  
وليد أيوب، مدير تكنولوجيا المعلومات  
إيما دالي، مديرة الاتصالات  
باربرا غوليلمو، مديرة المالية والإدارة  
بالاتوندي أولوغوجي، نائب مدير البرامج  
دينا بوكيمبير، المستشار العام  
توم بورتوس، نائب مدير البرامج  
جيمس روس، مدير القانونية والسياسية  
جوساوندز، نائب مدير البرامج  
فرانسيس سينا، مدير الموارد البشرية

ذات الاهتمام المشترك. نشكر حكومة دولة قطر على تعاونها المستمر مع هيومن رايتس ووتش.

درسنا 3 حالات لعائلات تقيم في قطر، يبلغ مجموع عدد أفرادها 27 فردا، وشخص واحد يقيم في السعودية، يقولون إنهم أصبحوا عديمي الجنسية نتيجة الإسقاط التعسفي لجنسياتهم بين 1996 و2005. كما تحدثت هيومن رايتس ووتش إلى 4 أفراد، اثنان منهم يقيمون في قطر، يقولون إنهم حصلوا على الجنسية السعودية خلال 8 إلى 10 سنوات بعد أن جردتهم قطر من جنسيتهم.

أجرى الباحثون مقابلات مع 14 فردا مقيمين في قطر وفي أماكن أخرى بين يناير/كانون الثاني وأبريل/نيسان 2019. كما راجعنا القوانين المحلية والدولية المتعلقة بالجنسية، وكذلك المقالات الصحفية المحلية والدولية، وبيانات المسؤولين القطريين حول هذه القضية منذ 1996، ونُسخا من وثائق الأفراد التي أصدرتها الحكومة، بما فيها جوازات السفر، وشهادات الميلاد، والبطاقات الصحية.

بدءا من 1996، يقول نشطاء و أفراد من فخيذة الغفران أن الحكومة القطرية أسقطت الجنسية عن عائلات بأكملها من هذه فخيذة، مع تجريد حوالي 5 آلاف إلى 6 آلاف شخص من الجنسية بين 2004 و2005، كما ورد في وسائل الإعلام، وتقارير وزارة الخارجية الأمريكية لحقوق الإنسان، وكما أكد التقرير السنوي لـ"اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان" في 2005. وفقا لبعض التقديرات، فإن الرقم الأعلى للمتضررين بلغ 10 آلاف. بعد حرمانهم من جنسيتهم في قطر، لم يعد بإمكانهم، مع مرور الوقت، الحصول على وظائف، أو ملكية، أو حسابات مصرفية، أو الخدمات الاجتماعية، أو التعليم الحكومي، وقد اعتُقل البعض منهم. فر آخرون أو رُجّلوا إلى السعودية، وتمكن بعضهم من الحصول على الجنسية السعودية بعد ذلك.

في أوائل 2006، ورد أن الحكومة غيرت سياستها، وأعدت على مدى الأشهر اللاحقة الجنسية إلى بعض الذين جردتهم منها. زعم رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في قطر الدكتور علي المري في 5 أغسطس/آب 2008 أن حوالي 5,700 شخص، والذين قال إنهم يشكلون 95 ٪ من الذين سُحبت منهم جنسيتهم، قد استعادوا جنسيتهم. لكن بعض أفراد فخيذة الغفران لم يستعيدوا جنسيتهم، ولم يتمكنوا من الحصول على جنسية أخرى. في تقاريرها السنوية بين 2008 و2014، أبلغت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان عن تلقيها 233 شكوى تتعلق بسحب واستعادة الجنسية. كما أبلغت عن تلقي شكاوى مماثلة بين 2015 و2017، لكنها لم تحدد عددها.

توصل بحثنا إلى أن أعضاء فخيذة الغفران الذين جُردوا من جنسيتهم محرومون من حقهم في الزواج وتأسيس أسرة، والجنسية، والعمل اللائق، والملكية، والصحة، والتعليم، وحرية التنقل. ولأنهم محرومون من وثائق الهوية، فإن الذين جُردوا من جنسيتهم عرضة أكثر لخطر الاحتجاز التعسفي. وهم محرومون من مجموعة من المزايا الحكومية الممنوحة للمواطنين القطريين، منها السكن المجاني أو المدعوم، والوظائف الحكومية، والغذاء والطاقة المدعومين، والتعليم الجامعي المجاني. بالإضافة إلى عديمي الجنسية الذين يعيشون في قطر، تُحرم بعض العائلات من فخيذة الغفران التي تمكنت من الحصول على جنسيات أخرى، لكنها تعيش في قطر، من مزايا الجنسية القطرية

والأجنبية. بالإضافة إلى ذلك، وبالرغم من اعتماد [قانون جديد للإقامة](#) يسمح للأطفال وأزواج النساء [القطريات](#) المتزوجات من غير القطريين بالحصول على الإقامة الدائمة، في حالتين وثقتهما هيومن رايتس ووتش، حيث جُرد الأب من جنسيته لكن الأم احتفظت بها، لم يُسمح للأطفال بالاستفادة من القانون.

بينما ندرك ونقدر الجهود التي تبذلها السلطات القطرية لإعادة الجنسية إلى بعض الذين جردوا منها، يُشير بحثنا إلى أن إعادة الجنسية تتم بطريقة تعسفية مماثلة لطريقة سحبها. في تقريرها السنوي لعام 2010، أفادت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان أيضا أن الذين استعادوا جنسيتهم واجهوا صعوبات في الحصول على مزايا الإسكان والتوظيف الممنوحة للمواطنين القطريين. من غير الواضح عدد الأشخاص الذين ما زالوا يعانون نتيجة لذلك.

لغرض التقرير الذي تعتمزم هيومن رايتس ووتش إصداره في 9 مايو/أيار 2019، سنكون ممتنين لأي رد على الطلبات التالية تقدمونه إلينا بحلول 6 مايو/أيار 2019:

- ما عدد الأشخاص من فخيذة الغفران الذين سحبت منهم الحكومة القطرية جنسيتهم منذ 1996؟
- أفادت تقارير أن بعض أفراد فخيذة الغفران استعادوا جنسيتهم ابتداء من 2006. على أي أساس اتخذت هذه القرارات؟ وكم عدد الأشخاص الذين استعادوا جنسيتهم؟
- ما هو الأساس القانوني لسحب الجنسية من بعض أفراد فخيذة الغفران؟ كيف نُفذ هذا السحب؟
- من الذي يتخذ قرار سحب وإعادة الجنسية داخل الحكومة؟ هل للمتضررين الحق في الاستئناف؟ إذا كان الأمر كذلك، ما هي الإجراءات التي تُمكن الفرد من الاستئناف؟
- كم عدد الشكاوى التي تلقته وزارة الداخلية من أفراد من فخيذة الغفران يزعمون فيها أن جنسيتهم سُحبت منهم؟ يرجى أيضا إطلاعنا على عدد الطلبات الجارية بشأن إعادة الجنسية، المفتوحة حاليا لدى وزارة الداخلية.
- ما هي الإجراءات المتوقعة على أفراد فخيذة الغفران الذين يحاولون استعادة جنسيتهم؟ كم تستغرق من الوقت؟ ما هي الأدلة التي يجب الإدلاء بها؟
- كيف تتأكد السلطات القطرية من أن شخصا ما يحمل جنسية أخرى؟ هل أتاحت الفرصة لأي من المتهمين بحيازة جنسية مزدوجة لإثبات عكس ذلك؟
- بموجب القانون القطري، إذا حصل قطريٌّ على جنسية أخرى، هل يؤدي ذلك إلى سحب تلقائي لجنسيته القطرية؟ هل يتعين على الرياضيين المجنسين في قطر التخلي عن جنسيتهم الأصلية من أجل تمثيل قطر في المسابقات الدولية؟

- في الحالات التي يحصل فيها فرد على جنسية أخرى بعد سحب جنسيته القطرية، هل هناك إجراءات يمكن من خلالها إسقاط جنسيته الثانية واستعادة جنسيته القطرية؟
  - علمنا أن في بعض الحالات استعاد بعض الأفراد جنسيتهم بينما لم يتمكن آخرون من أسرهم المباشرة استعادتها. هل يمكنكم التفسير لمّ قد تحدث هذه المفارقة؟
  - هل أولئك الذين أعيدت جنسياتهم يعتبرون قطريون متجنسون؟
  - هل قامت السلطات بسحب الجنسية من شيخ قبيلة آل مرة و54 من أفرادها و من الشاعر محمد بن فطيس المري في عام 2017؟ لماذا وعلى أي أساس قانوني؟
- نشكركم على وقتكم واهتمامكم بهذه المسألة. إذا احتجتم إلى أي معلومات إضافية تتعلق بهذه المسألة وللرد على أسئلتنا الواردة أعلاه، يُرجى التواصل مع زميلتي على XX أو عبر الهاتف: XX

مع فائق التقدير والاحترام،



لما فقيه

نائبة مديرة قسم الشرق الأوسط

هيومن رايتس ووتش